

**كلمة لعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية  
وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، محمود عباس  
(أبو مازن)، أمام المجلس الوطني يتلو خلالها  
تقرير اللجنة التنفيذية المرفوع إلى المجلس  
غزة، 1996/4/23\* [مقتطفات]**

[.....]

نحن اليوم نتحدث عن الميثاق الوطني الفلسطيني الذي وضع في عام 1964 لحظة قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كان لهذا الميثاق ما يبرره وكان ضرورة في حينه، وكان هاماً في وقته وزمانه، إلا إن مسيرة الكفاح المرير التي مر بها الشعب الفلسطيني أملت علينا في كثير من الحالات أن نعدل هذا الميثاق، و[من] قبيل انتعاش الذاكرة وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنني أذكر بعضاً من المناسبات السياسية التي قام المجلس الوطني فيها بتعديل أو تجاوز أو حتى إلغاء بعض من بنود هذا الميثاق.

في عام 1969 دعونا إلى إقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، وهذا القرار من شأنه أن يخترق الميثاق في بند أو أكثر من بنوده، وأرجو أن ترجعوا إلى ذلك، إن لم تكونوا قد رجعتم إليه بعد.

وفي العام 1974 تبني المجلس الوطني إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي شبر من أرضنا يتحرر أو ينسحب عنه الجيش الإسرائيلي، وفي هذا القرار إشارة واضحة إلى القبول بتسوية سياسية قائمة على الشرعية الدولية التي تتنافى نصاً وروحاً مع بند أو بنود من الميثاق، وأرجو أن ترجعوا إليها، إن لم تكونوا قد رجعتم إليها بعد.

لقد كان قبول المجلس الوطني الفلسطيني بمبادرة الملك فهد ذات النقاط السبع، تجاوزاً واضحاً وصريحاً لبند أو أكثر من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

وفي عام 1988 وفي دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة جرى خرقان كبيران للميثاق أولهما إعلان الاستقلال الذي تم تبنيه بالإجماع والثاني المبادرة الفلسطينية التي تم تبنيها بأكثر من الثلثين. وفي هذا الخضم فإن اتفاق أوسلو الأول والاعتراف المتبادل واتفاق أوسلو الثاني يتضمنان بنوداً وأساساً لا تتفق إطلاقاً مع الميثاق.

وهنا أرجو أن تطلعوا على نص الاعتراف المتبادل الموقع من قبل رئيس السلطة الفلسطينية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك اتفاق أوسلو الثاني الذي نص على ضرورة عقد جلسة للمجلس الوطني بعد شهرين من تنصيب المجلس التشريعي، هذه القضايا كلها من شأنها أن تدعونا إلى العمل على تعديل هذا الميثاق أو تبني ميثاق جديد ينطلق من روح العصر ومن الالتزامات التي عقدناها، ومن منطق الشرعية الدولية التي دخلنا على أساسها المحفل الدولي.

[.....]

كنا منذ البداية، ليس بسبب ظروف الشتات فحسب، بل لأسباب موضوعية، أيضاً، كنا حريصين على الوحدة الوطنية لكي تضم المنظمة تحت جناحها كل المشارب الفكرية والعقائدية والسياسية، وأن لا يستثنى أحد ليبقى خارجها، لأن من حق جميع فئات الشعب الفلسطيني أن تناضل من أجل حقوقها وقضيتها، ولا شك أن وجود

\* "الحياة الجديدة" (غزة)، 1996/4/24.

الفصائل التي غابت عنا فترات طويلة وتجلس اليوم تحت قبة هذا المجلس لدليل واضح على حرصنا جميعاً على الوحدة الوطنية، وعلى رغبتنا جميعاً في تواجد الجميع هنا في أرض الوطن. وإذا ما تباطأ البعض في الوصول أو رفض البعض الآخر مبدأ الوصول فإن ذلك ذنبهم، لأن الرسالة لم تصلهم بعد، ولأنهم لم يستبينوا حقيقة ما يجري هنا، ولأنهم لم يروا على أرض الواقع نسمات المستقبل، وهي تهب على الأجيال تحملهم إلى عالم لم يعهده ولم يتعودوه.

وهناك من عارض كل هذا، ولا نغمطه حقه، ولكن معارضته تجاوزت حدود الديمقراطية ولعبتها وتحوّلت إلى معارضة أجبرتنا على اتخاذ إجراءات من شأنها وضع الأمور في نصابها الصحيح. وذلك بعد أن استنفدنا كل وسائل الإقناع بالحسن والحوار بالعقل واللسان، ولا بد لكل من يعيش على هذه الأرض أن يعترف بأن لبلدنا سلطة واحدة تحمي حقوق الجميع، ولن نسمح بازدواج السلطات أو بالمليشيات المسلحة، كما لن نسمح بأي عمل من شأنه أن يؤثر على التزاماتنا أو يفقدنا مصداقيتنا أو يعبر عن عجزنا، وبكل وضوح وصراحة، فإن العمليات التفجيرية التي تمت في القدس وعسقلان وتل أبيب والتي أعقبتها وقف الحوار مع إسرائيل نتيجة لها، أمور لن نسمح بها ولن نقبل بها. ونؤكد مرة أخرى أن للشعب سلطة واحدة، تفتح ذراعيها لكل من يريد أن يعيش في كنفها جزءاً منها أو معارضاً لها في ظل النظام والقانون والديمقراطية.

[.....]

في الأشهر الأخيرة وقعت قطيعة سياسية بيننا وبين جيراننا الإسرائيليين بسبب العمليات الإرهابية التي أراد منفذوها نسف عملية السلام، وتبع هذه القطيعة أجواء من التوتر والشد والجذب والإغلاق والحصار وغير ذلك من القضايا التي تؤثر سلباً على حياتنا ووضعنا الاقتصادي والسياسي، وتوقف العمال عن الذهاب إلى أعمالهم وتعطيل الاستيراد والتصدير وكادت الأوضاع أن تتجمد. إلا إن المساعي استمرت لإعادة ما انقطع ووصل ما انفصل لأننا لا يمكن أن نتقبل مثل هذا الأمر إلى ما لا نهاية، وتوجت هذه المساعي بقاء إيزر بين الرئيس أبو عمار ورئيس وزراء إسرائيل شمعون بيرس الذي تمخض عما يلي:

1. الالتزام بتطبيق الاتفاق الانتقالي وإعادة تشكيل وتفصيل اللجان لاستكمال القضايا المتعلقة بهذا الاتفاق، مثل إعادة الانتشار من الخليل والطريق الآمن والطرق الالتفافية والقضايا الاقتصادية والمناطق الصناعية والمعابر.
2. المطالبة الملحة بإطلاق سراح السجناء والسجينات وفق الاتفاق الموقع بيننا.
3. تحديد موعد مفاوضات المرحلة النهائية في الرابع من أيار [مايو] القادم.
4. وبطبيعة الحال فقد نكّرنا الجانب الإسرائيلي بالتزامنا الخاص بتعديل الميثاق على أساس الاعتراف المتبادل، وعلى أساس اتفاق أوسلو الثاني، ونحن نطالب حكومة إسرائيل بأن ترتقي إلى مسؤوليتها تجاه عملية السلام وتنفيذ كافة التزاماتها الواردة بالاتفاقات المعقودة معنا والابتعاد عن الذرائع.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)